ناصر الصباح يتفقد معسكر عريفجان لتعزيز التعاون المشترك

6

تأجيل التصويت على قانوني الصحة النفسية و«المختبرات» إلى الاجتماع المقبل

«الصحية البرلمانية»: وزارة الصحة تنفي انتشار مرض الجرب في الكويت

ربيع سكر

قررت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها تأجيل التصويت على التقرير النهائي عن الاقتراحين بقانونين لإنشاء مختبرات طبية على المراكز الحدودية ومشروع الاقتراح بقانون بشأن الصحة النفسية إلى الاجتماع المقبل للجنة خلال الاسبوعين المقبلين.

وأعلن مقرر اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن مسؤولي وزارة الصحة نفوا ما أثير في وسائل الإعلام عن انتشار مرض الجرب في الكويت وأن الحالات الموجودة قليلة وفي نطاقها الطبيعي.

وأكد الفضالة أن اللجنة ناقشت مع وكيل وزارة الصحة والوفد المرافق معه ما أثير في وسائل الإعلام عن انتشار مرض الجرب في الكويت، مبيناً أن الوزارة نفت عن طريق وكيل الوزارة نفيا قاطعا ما تردد عن انتشار مرض الجرب في الكويت وان الوزارة قدمت للنائب العام شكوى بهذا الخصوص.

وأضاف ان وكيل الوزارة اكد للجنة ان الخبر عار عن الصحة وانه لا توجد حالات في الأيام العشرة الماضية الا حالة واحده فقط وهذا امر يعتبر طبيعيا.

وأوضح الفضالة ان الوزارة نفت وجود المئات من الإصابات واكدت استعدادها لتغطية جميع الحالات إن وجدت وأن لديها مخزونا دوائيا يكفي لثمانية أشهر .

وأكد الفضالة ان مستشفى العدان لم يُستقبل في الأيام العشرة الماضية الا حالة واحده فقط وهذا امر يعتبر طبيعيا ولا داعي لاعتبار أن المرض يتفشى مؤكدا ان عضو اللجنة الصحية النائب خالد العتيبي زار مستشفى الفروانية وتأكد من عدم وجود إصابات.

وعن أدوية السرطان قال الفضالة إن الوزارة أبلغتنا بتوافر الأدوية وحرصها على طلب بعض النوعيات لأكثر من سبع حالات، مشيرا الى ان الوزارة تقوم بطلب هذه الجرعات قبل موعدها حتى لا تتأخر عن موعدها للمريض المعني.

وقال الفضالة إن اللجنة ناقشت اقتراحين بقانونين لإنشاء مختبرات طبية على المراكز الحدودية ومشروعا واقتراحا بقانون بشأن الصحة النفسية مشيرا إلى أنه تم الانتهاء من اعداد التقرير النهائي عن القانونين بشأنهما وسيتم التصويت عليهما في الاجتماع المقبل خلال الأسبوعين المقبلين.

ولفت إلى وجود تعديلات على القانون الجديد وهي ألا يجوز استمرار الاحتفاظ بالملف إن لم يكن المراجع مريضا فعليا بالاضافة الى وجود مواد تواكب تطور الصحة النفسية.

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير - محمد صابر)

هددت بالتصعيد ورفع تقريرها إلى المجلس

«الإحلال»: جهات حكومية لا تتعاون في تقديم المستندات والمعلومات المطلوبة بشأن قضية التوظيف

- الصالح: اللجنة استعرضت خطة عملها حول هجرة المواطنين من القطاع الخاص إلى «الحكومي»
- أبل: مسؤوليتنا كنواب تقديم تشريعات لتشجيع الشباب على التوجه للعمل في القطاع الخاص

ربيع سكر

ناقشت لجنة الإحلال وأزمة التوظيف خلال اجتماعها السابع قضية القطاع الخاص ووضع خطة عمل لهذا القطاع نتيجة الهجرة منه إلى القطاع الحكومي.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة طالبت جهات الخدمة المدنية وجهاز إعادة الهيكلة والهيئة العامة للقوى العاملة بتقديم المستندات لتشخيص الوضع الوظيفي في الكويت.

وأضاف أن هناك عدم تعاون من بعض الجهات الحكومية في تقديم المستندات والمعلومات التي تطلبها منهم اللجنة.

وأشار إلى أن اللجنة أرسلت الخطة الأساسية لعملها وقامت بتوجيه الأسئلة التي تخص السياسات العامة المتعلقة بالتعيينات في كل جهة.

وأضاف أن بعض الوزارات أرسلت المعلومات المطلوبة فيما لم ترد وزارات أخرى حتى الآن، مؤكدًا أن اللجنة أرسلت كتبًا مستعجلة بضرورة الرد على هذه المتطلبات.

واعتبر أن عدم تعاون الحكومة وأجهزتها مع اللجنة في هذا الشأن سيضطرها إلى أن ترفع تقريرًا بما حدث إلى مجلس الأمة بوجود تعطيل حكومي عمل اللجنة.

وقال الصالح إن هناك جهتين حكوميتين طلبتا من اللجنة تمديد فترة الرد على الأسئلة، مشيرًا إلى عدم التزام الحكومة بالرد على أسئلة اللجنة.

وأوضح أنه في حالة عدم التعاون الحكومي في هذا الشأن، سوف ترسل اللجنة رسالة إلى رئيس مجلس الأمة تعرض في الجلسة المقبلة حول مدى التعاون مع الجهات الحكومية بشأن الإحلال الوظيفي.

واكد أن الكرة الآن في ملعب الحكومة التي لا تستطيع توفير المعلومة للجنة، لافتًا إلى أن هناك قرارًا اتخذته اللجنة وسيتم الإعلان عنه في الجلسة المقبلة.

من جهته، أوضح عضو اللجنة النائب د.خليل أبل أنه تم الاتفاق على أن تبادر اللجنة على تقديم حزمة من الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالإحلال ومعالجة أزمة التوظيف لكي يتبناها مجلس الأمة، وعدم انتظار الجهات الحكومية لتزويدها بالبيانات المطلوبة حول هذا الملف.

وقال أبل إن مسؤوليتنا كنواب هي التشريع والرقابة، حتى نقدم تشريعًا لتشجيع الشباب على التوجه للعمل في القطاع الخاص.

وأكد حاجة اللجنة إلى بيانات ومعلومات لتشخيص أصل المشكلة ومعرفة الأعداد والتخصصات والجهات والقطاعات التي يعزف عنها الشباب الكويتي.

وبين أن اللجنة وجهت رسائل إلى الجهات الحكومية لتزويدها بهذه المعلومات والبيانات، وبعض هذه الجهات طلبت وقتًا لإعداد البيانات التفصيلية والبعض الآخر لم يرد أصلًا على رسائل اللجنة.

وقال إن اللجنة استعرضت ما إذا كان هذا الأمر متعمدًا أم لا، معتبرًا أن هذه الجهات ليس لديها بيانات من الأساس، متسائلًا كيف يستطيع المجلس الأعلى للتخطيط العمل على التخطيط للبلد؟

وأكد أن أي حديث عن قدرة اللجنة على حل المشكلات بدون أرقام حقيقية باطل، معتبرًا أن عجز الجهات المعنية عن تقديم هذه البيانات يعد مؤشرًا على سوء الإدارة.

واعتبر أبل أنه في ظل وجود تلك الأجهزة والإدارات وهؤلاء المسؤولين «لن نخطو خطوة واحدة إلى الأمام».

من اجتماع لجنة الإحلال وأزمة التوظيف (تصوير - محمد صابر)

عبد الصمد: اللجنة طالبت بسرعة إقرار البديل الإستراتيجي

«الميزانيات» دعت الحكومة لدراسة الرواتب المنخفضة بالجهات الحكومية التي تعاني من تسرب الكفاءات

جانب من اجتماع الميزانيات (تصوير - محمد صابر)

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبد الصمد أن لجنة الميزانيات دعت الحكومة إلى دراسة الرواتب والاجور المنخفضة في مؤسسة التأمينات وكل الجهات الحكومية التي تعاني من تسرب الكفاءات مع ضرورة إقرار البديل الاستراتيجي.

وقال عبد الصمد في تصريح للصحافيين: ان اللجنة أجلت الموافقة على مشروع قانون الاعتماد الاضافي المقدم من التأمينات الاجتماعية لانه تغطية لتجاوز تم صرفه في سنة مالية سابقة وهناك مقترح بتضمينه الميزانية الجديدة بدلا من الاعتماد الاضافي.

واضاف عبد الصمد: مؤسسة التأمينات وعدت لجنة الميزانيات البرلمانية بتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة خاصة عدم فعالية ادارة التدقيق الداخلي ووعدت المؤسسة بتوقيع عقود استشارية وتدريبية.

وتابع عبد الصمد: لجنة الميزانيات لاحظت ان معظم استثمارات التأمينات وبنسبة 37 % موجهة الى الاستثمار بأجل مما يؤثر على العوائد ووعدت المؤسسة بتقليل تلك النسبة و طالبت اللجنة التأمينات بإعداد دراسات جدوى شاملة قبل الدخول في اي استثمارات جديدة مع دراسة الجانب القانوني للعقود للحفاظ على اموال الصناديق التأمينية

وزاد عبد الصمد: لجنة الميزانيات دعت إلى ضرورة وجود فريق مختص من ديوان المحاسبة للرقابة على القطاع الاستثماري في المؤسسات المليارية.

أخذها بعين الاعتبار في الترقيات

الحويلة يقترح تخصيص دورات تدريبية صيفية أو ربيعية لرفع كفاءة المعلمين

د. محمد الحويلة

قدم النائب د. محمد الحويلة اقتراحا برغبة بتخصيص دورات تدريبية صيفية أو ربيعية لرفع كفاءة المعلمين ويكون للوزارة دور الرقابة والتقييم واعتماد الدرجات وأخذها بعين الاعتبار في الترقيات. وقال في اقتراحه: إن العملية التربوية والتعليمية مرتبطة بالمعلم كشخص يفترض أن يكون قد مر بمراحل التكوين والتحصيل العلمي النافع أولاً وقبل كل شيء، وأن يكون قد مر بمراحل الإعداد والتدريب المتقنة ليصبح معلماً مسؤولاً ذا مهارات عالية وقدرات مهنية فائقة تجعله يتبوأ مقعداً وقدمًا داخل المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها.

كما ان للتدريب والتأهيل دوراً مهماً في تعزيز معرفة العاملين في مختلف المهن، فهو يبقيهم على اطلاع على كل جديد في عالم مهنتهم ويمكنهم من التفاعل مع تجارب الآخرين، حتى ترقى بمهاراتهم وقدراتهم حتى يواكبوا كل جديد في عالم يشهد كل يوم دخول مفاهيم جديدة للعلم والمعرفة، ما يتطلب معه حرص الفرد والمؤسسات على مواكبة كل تطور في العمل حتى لا يتخلفوا عن ركب المعرفة، وسعيا منا لتطوير اداء وكفاءات المعلمين من حيث طرق تدريس المادة وكيفية استغلال الوقت وآلية ترغيب الطلاب في التعليم، مما ينعكس بشكل مباشر على المجتمع بدفع عجلة التنمية والتقدم وبتوفير المخرجات المناسبة لتحمل عبء المستقبل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تخصيص دورات تدريبية لجميع المعلمين خلال فترة الصيف أو الربيع وترك حرية اختيار الوقت الملائم للمدرس، على ان تتضمن الآتي:

1 – تطوير اداء المدرس باستخدام الوسائل الحديثة.

2 – الكفاءة في تدريس المادة وصورها.

3 – استغلال وقت الحصة.

4 – ترغيب الطلاب في الدراسة وخلق الابداع.

5 – تعاون الإدارة المدرسية والبيت.

بحيث تكون هذه الدورات بشكل سنوي وتخضع لخطة الوزارة لرفع مستوى أداء المعلم، ويكون للوزارة دور الرقابة والتقييم واعتماد الدرجات وأخذها بعين الاعتبار في الترقيات.

استفسر عن الجهة المسؤولة عن عقود الصيانة

أبل يسأل وزير التربية عن أجهزة التكييف المعطلة والأثاث المتهالك بالمدارس الحكومية

وجه النائب د. خليل عبدالله ابل سؤالا برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي بشأن أجهزة التكييف المعطلة والأثاث المتهالك بالمدارس الحكومية.

ونص السؤال كالتالي: الاستفسار عن الجهة المسؤولة بوزارة التربية عن أجهزة التكييف والأثاث في فصول المدارس الحكومية وعقود الصيانة المرتبطة بها في المناطق التعليمية كافة، ومدى الاستعدادات المتعلقة برفع المعاناة عن طلبة المدارس خاصة في الموسم الصيفي الدراسي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –

1 – مع دخول موسم الصيف وارتفاع حرارة الطقس، هل قامت إدارات المدارس أو لإدارة المناطق التعليمية بوزارة التربية بتجديد أو طلب تجديد عقود الصيانة للتكييف بالفصول الدراسية بالمدارس التابعة لها؟ وهل تم جرد أو حصر أجهزة التكييف المعطلة أو التي بحاجة لإصلاح؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى تزويدي بكشف يوضح المخاطبات بين وزارة التربية والإدارات التابعة لها الخاصة بتوفير التكييف والأثاث بحالة جيدة – وتاريخ المراسلات مع نسخ من مخاطبات إدارات المدارس وإدارات المناطق التعليمية حول هذه المسألة وكيفية معالجتها، وكذلك تزويدي بنسخ من عقود الصيانة لكل منطقة تعليمية، وما هو الإجراء الذي اتخذته كل منطقة تعليمية تجاه هذه الطلبات، مع تزويدي بنسخ من مكاتبات إدارات المناطق التعليمية في كل محافظة للمسئولين المباشرين بوزارة التربية وردود الوزارة بشأن هذا الأمر، مع الرجاء إرفاق كشف بجرد لأجهزة التكييف المعطلة بالمدارس والأثاث التالف في كل مدرسة على حدة.

2 – هل قام أي من وكيل وزارة التربية أو الوكيل المساعد بالوزارة بمخاطبة الجهات المعنية لتوفير ميزانية لأغراض تحديث أو إصلاح أعطال التكييف وتركيب أثاث حديث أو إصلاح المعطوب منه؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بمخاطبة تلك الجهات والردود عليها، أما في حال كانت الإجابة بالنفي – فيرجى تعليل عدم السعي لتأمين ميزانية لتجديد وإصلاح التكييف والأثاث في الفصول المدرسية لأبنائنا الطلبة.

3 – ما هي خطة وزارة التربية بشأن التعامل مع عقود صيانة التكييف والأثاث الخاص بالمدارس الحكومية خاصة في فترة الصيف للعام الدراسي الحالي (2017/2018) والعام القادم (2018/2019)؟ وهل تم تجديد هذه العقود أم طرح مناقصات جديدة بشأنها؟ مع الرجاء تزويدي بنسخ من عقود الصيانة في حال تم تجديدها أو بالمستندات الدالة على طرح المناقصات بهذا الشأن مع التسبيب في حال عدم تجديد عقود الصيانة أو أسباب عدم طرح مناقصات تتعلق بالأجهزة الكهربائية والأثاث.

د. خليل أبل

4 – طالعتنا الصحف المحلية بتعرض أحد الطلبة بقطع في الأذن نتيجة وقوع أثاث متهالك على الطالب في مدرسة ملا عبدالعزيز ناصر العنجري المتوسطة بنين بمنطقة الفروانية وذلك بتاريخ 2018/3/28، وبناءً عليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –

أ – ما هو الإجراء الذي اتخذته وزارة التربية بخصوص هذه الواقعة؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ما اتخذته الوزارة من إجراءات بشأن المدرسة ومديرها ومساعدي مدير المدرسة وبحق مدير المنطقة التعليمية بمحافظة الفروانية ومساعديه من تحقيق إداري وتحديد المسئولية.

ب – بيانات كاملة عن مدير المدرسة ومساعديه فيما يخص تخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية.

ج – هل كان مدير المدرسة أو مساعديه على علم مسبق بتهالك الأثاث المدرسي؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فما هو الإجراء الذي اتخذه هؤلاء المسئولين لتلافي وقوع الضرر؟

د – هل سبق لمدير المدرسة أو أي من مساعديه مخاطبة المنطقة التعليمية أو وزارة التربية بشأن الأثاث المتهالك وطلب تجديده أو استبداله؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى تزويدي بنسخة من المكاتبات مع بيان أسباب التأخر في تنفيذ الأعمال المطلوبة والتي أدت إلى إصابة طالب بجروح نتيجة عدم استبدالها، وتحديد من تقع عليه المسئولية في عدم الإصلاح أو عدم التجديد أو عدم تنفيذ المطلوب قبل وقوع الضرر.

هـ – هل كان مدير المنطقة التعليمية بمحافظة الفروانية أو أي من مساعديه على علم بتهالك الأثاث في المدرسة المذكورة؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى إفادتي بالإجراءات التي أتخذوها لتلافي وقوع الضرر على طلبة المدرسة بالمستندات الدالة على ذلك، مع بيان الدور الذي قاموا به بعد إصابة الطالب من جراء وقوع الأثاث وجرحه، مع إرفاق نسخة من المستندات الدالة على مخاطباتهم للمدرسة وللوزارة.

و – تزويدي ببيانات كاملة عن مدير المنطقة التعليمية لمحافظة الفروانية ومساعديه فيما يخص تخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية.

5 – من هو وكيل وزارة التربية أو وكيل الوزارة المساعد المسئول عن متابعة أعمال أجهزة التكييف والتأثيث بالمدارس الحكومية، وما هو مسماه الإشرافي وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية وما هي مهام عمله بهذا الخصوص؟ وهل كان مترئساً لأي من اللجان المعنية بعقود أجهزة التكييف والتأثيث بالمدارس؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى تزويدي باللجان التي ترأسها ونسخة من القرارات الصادرة بهذا الشأن، وكذلك تزويدي بكافة المهام الرسمية خارج البلاد بموجب قرارات صادرة من الوزارة بتكليف وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد المختص فريق عمله بمتابعة هذا الملف المتعلق بشأن أجهزة التكييف والتأثيث في المدارس ومن كان مرافقيهو تخصصاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وسنوات خبرتهم العملية وقيمة التكاليف المالية لكل مهمة رسمية، والجهات الخارجية التي سافروا إليها ومكان إقامتهم وما أنجزوه بهذا الخصوص خلال آخر ثلاث سنوات مدرسية من (2016/2017) وحتى (2018/2019)، وتحديد من كان ينوب عن وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد المترأس لفريق العمل في المهام الرسمية الخارجية أثناء سفره.